

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية

الدكتور مصطفى وينتن

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يعتبر البحث في شأن فاعل الكبيرة والموقف منه ومصيره من بين أهم قضايا البحث العقدي التي كان لها أثرها الكبير في تمييز المدارس الإسلامية، لعلاقته بالسلوك الإنساني في الحياة الدنيا ومصيره في الآخرة؛ وتباين المواقف من صاحب الكبيرة حسب ضبط المصطلح وتحديد المقصد منه والأحكام التي تلحق فعل الكبيرة ومن تنطبق عليه هذه الأحكام.

والشائع أن الموقف من صاحب الكبيرة تتوزعه المذاهب الإسلامية بين من يرى أن المعصية لا تضر فاعلها أبداً، ومن يرجئ أمره إلى الله تعالى، ومن يرى أنه يجازى على قدر معاصيه ثم يثاب بالجنة على حسناته، ومن يرى أن الكبيرة تهلك صاحبها وتودي به إلى العذاب المقيم الخالد.

إن الذي تناولته الكتب والبحوث في موقف الإباضية من الموضوع هو نسبة الحكم الأخير إليهم، ونجده في مختلف مصادر الفرق وكتاب المقالات، حيث تردد عند المتقدمين أو المتأخرين مقولة: إن الإباضية يرون أن صاحب الكبيرة مخلد في النار ولا يخرج منها، هكذا على الإطلاق، من ذلك قول الأشعري: والإباضية يقولون ... وإن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها¹.

1- الأشعري أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح هلموت ريتز، نشر دار النشر فرانز شتايز، بفسبادن، ط3، 1400هـ/1980، ص 110.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
كما نقل عنهم أيضا: وقالوا: الإصرار على أي ذنب كان كفرًا¹. وقال عبد
الرزاق عفيفي²: "وقال³: مرتكب الكبيرة موحد لا مؤمن، وكافر نعمة لا كفرًا يخرج
من الملة، وأنه مخلّد في النار⁴. ومثل هذا الإطلاق كثير؛ ولعل هذا ما سرى أيضا حتى
لدى بعض كتاب الإباضية أن ارتكاب الذنب يجر مباشرة إلى العذاب المقيم، وأن
مجرد الموت عليه سبب للخلود في العذاب⁵. فهل الحكم بهلاك صاحب الكبيرة
مطلقا هو موقف علماء الإباضية الصحيح؟ ومتى يكون ارتكاب الكبيرة سببا في
الهلاك الخالد عندهم؟ ويستوقفنا في الموضوع أمران؛ الأول: تحديد تعريف مرتكب
الكبيرة الذي عناه الإباضية بحكم الخلود في النار، والثاني: متى ينطبق عليه الوصف
وما هي الشروط لذلك؟

أولا - صاحب الكبيرة والحكم عليه: فالواقع أن المصادر الإباضية وإن أطلقت
أحيانا مصطلح فاعل الكبيرة وقرنت به هذا الحكم، فقد وضحت وميّزت بين
حالات فاعل الكبيرة، وقيدت هذا الحكم بصفة الإصرار، وأن المراد بمن يقطع
بعذابه الخالد والمقيم إنما هو فاعل الكبيرة المصرّ على كبريته، الذي مات على هذا

1- الأشعري، (مصدر سابق)، ص 107.

2- عبد الرزاق بن عفيفي بن عطية: ولد بشنشور التابعة لمركز أشون محافظة المنوفية عام 1323 هـ. درس
بالقاهرة. ثم عين مدرسا بالمعاهد العلمية التابعة للأزهر، ثم ندب إلى المملكة العربية السعودية للتدريس بالمعارف
السعودية عام 1368 هـ الموافق 1949م، وتولى بها مناصب علمية متعددة. انظر: المعجم الجامع في تراجم
العلماء طلبية العلم المعاصرين. تأليف أعضاء ملتقى الحديث، منقول عن موسوعة المكتبة الشاملة الرقمية.

3- يقصد عبد الله بن إياض إمام الإباضية.

4- عبد الرزاق عفيفي، مذكرة التوحيد، ط الأولى، نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
- المملكة العربية السعودية، 1420هـ، ص 127، نقلا عن موسوعة المكتبة الشاملة الرقمية.

5- انظر مثلاً من لم يفصل القول: سلطان بن سعيد بن سليم اخنالي، عقيدتي، نشر مكتبة الجليل الواعد، عمان
1425هـ/ 2004م، ص 78، و92؛ وانظر من كتب عن الإباضية: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج6، ص12، أخبار
سنة 350هـ، د محمد نعيم هاني ساعي، القانون في عقائد الفرق والمذاهب الإسلامية، نشر دار السلام للطباعة
والنشر والتوزيع والترجمة، مصر 1428هـ/ 2007م، ص 367.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى ويتن
الإصرار، أما من لم يكن مصرّاً فترجى له المغفرة والنجاة، ويكون إما ناسياً، أو غافلاً، أو مسوّفاً؛ لكن في كلّ حال لم يكن يصّرُ على البقاء على المعصية؛ لذا نجد الإمام الأشعري عندما يدقّق نسبة القول إلى الإباضية يقول: "وقالوا: الإصرار على أي ذنب كان كفر"¹، فقد قيد الحكم هنا بالإصرار وهو الموافق لما عليه أكثر المصادر في المذهب.

ومن الآثار التي تبين هذا ما كتبه جملة من العلماء الإباضية مشرقاً ومغرباً، من المتقدمين والمتأخرين، نسرد أقوال بعض منهم في الآتي: قال الجيطالي إسماعيل بن موسى أبو طاهر (ت 750هـ/1349م)² "كلّ مصرّ كافر ولو أصرّ على ذنب صغير لقوله: هلك المصرون"³ فلم يخصّ مصرّاً من مصرّ⁴.
وقال العالم العماني خيس بن سعيد بن علي الشقصي (ق 11هـ)⁵: "وقال أصحابنا: إنّ كلّ من عصى الله بصغير من الذنوب أو كبير وهو عالم به وأصرّ عليه ولو حبة مما ظلم فقد وجبت له نار جهنم خالداً فيها".

1- الأشعري، (مصدر سابق)، ص 107.

2- إسماعيل بن موسى الجيطالي (أبو طاهر) (ت 750هـ / 1349م)، من علماء إباضية المغرب، ولد بـنـيل نفوسة، ونشأ بمدينة جيطال. من مصنفاته: «قناطر الخيرات»، و«كتاب الحساب وقسم الفرائض» و«شرح تونية أبي نصر في أصول الدين»، و«الحج والمناسك»، و«قواعد الإسلام»، و«عقيدة الشيخ إسماعيل»، و«تذكرة النسيان وأمان حوادث الزمان». انظر معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، جمعية التراث القرارة، الجزائر، 1420هـ/1999م، نسخة رقمية، ترجمة رقم 110.

3- استعمل هذا النص في بعض المصادر ولم نجد من يرويه حديثاً، انظر: مصطفى ويتن، آراء الشيخ محمد بن يوسف اطفيش، نشر جمعية التراث، القرارة، 1414هـ/1996م، ص 387.

4- إسماعيل الجيطالي، قواعد الإسلام، معه حاشية أبي ستة، تحقيق بشير الحاج موسى، سلسلة رسالة التراث، المطبعة العربية، غرداية 1418هـ/1998م، ج 1، ص 306.

5- حميس بن سعيد بن علي الشقصي، من علماء إباضية المشرق عاش في النصف الثاني من القرن العاشر والأول من القرن الحادي عشر الهجريين، فقيه وسياسي من مؤسسي دولة اليعاربة بعمان، له كتاب: "منهج الطالبين وبلاغ الراغبين" وهو موسوعة يقع في عشرين جزءاً، وله كتاب "الإمامة العظمى". ينظر معجم أعلام الإباضية،

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى ويتن
وقال الثلاثي عمرو بن رمضان الجربي (1187هـ / 1773م)²: «وقال أصحابنا -
رحمهم الله تعالى- من عمل صغيرة أو كبيرة وأصرَّ عليها واستكبر وتهاون بها ولم
يتب منها حتى مات عليها أدخله الله تعالى النار³. ويُنَّ الشيخ أحمد اطفيش (ت
1332هـ / 1914م)⁴ في مواضع متعددة من آثاره المسألة وذكر فيها أقوال العلماء وما
يميل هو إليه، ومن ذلك:

- والمشهور عندنا في المغرب أنه إن مات مصرّاً بطل عمله كله، وإن مات تائباً ردَّ
الله له عمله كله، ولو ما عمل في الإصرار وأثابه مكان كلِّ ذنب حسنة، من حيث أنه
تاب عنه⁵.

- «وأقول تكفر بها¹ الكبائر التي أهملت لكن لم يصِر عليها²».

قسم المشرق (مرجع سابق)، ترجمة رقم 313.

1- حميس بن سعيد الشقصي، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، نشر وزارة التراث
القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1980م، ج2، ص210؛ ينظر: الجعيري فرحات، البعد الحضاري للعقيدة عند
الإباضية، نشر جمعية التراث، القرارة الجزائر، 1408هـ / 1987م، ج2، ص591.

2- عمرو بن رمضان الجربي الثلاثي أبو حفص، (ت 1187هـ / 1773م)، من علماء المغرب، ولد بجزيرة وبها
تعلم، ثم انتقل إلى مصر حيث استقرَّ بالقاهرة، ودرَّس بالأزهر الشريف، له العديد من الحواشي والمختصرات،
وديوان شعر، من مؤلفاته: «اللائئ الميمونة على المنظومة التونية» و«مرآة الناظرين في أصول تبغورين»، و«نخبة
المتين من أصول تبغورين» و«اللائئ الميمونات في عقود الديانات»، ينظر: معجم أعلام الإباضية، قسم
المغرب، (مرجع سابق)، ترجمة رقم 687.

3- عمرو بن رمضان، الثلاثي، شرح التونية، مخطوط، ظهر ورقة 15، نقلا عن الجعيري (مرجع سابق)، ج2،
ص578؛ التميمي عبد العزيز، النور شرح قصيدة التونية، طبعة حجرية، مصور من نسخة المطبعة البارونية مصر
1306هـ، ص 296 — 297.

4- أحمد بن يوسف اطفيش (1238 — 1332هـ / 1821 — 1914م)، من علماء إباضية الجزائر المتأخرين،
عمل على بعث النشاط العلمي وأسهم في تحضة المجتمع، وقام الاستعمار الفرنسي بالجنوب الجزائري، وكون
جيلا من العلماء الذين واصلوا المسيرة من بعده. له مؤلفات متعددة. انظر: مصطفى ويتن، آراء الشيخ أحمد بن
يوسف اطفيش العقدي، ص: 17 — 67.

5- أحمد اطفيش، شامل الأصل والفرع، التزم ضعه أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، مصر، دت، ج1، ص68.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
كما قال: "ومن تاب ونسي تباعة المخلوق لم يعذر عند جتنا، أو يعذر إن كانت من
نحو معاملة، أو يعذر ولو من تعدية، وبه كنت أقول بعد ما كملت لي آلات الاجتهاد
بفضل الله وبرحمته ثم اطلعت عليه في الدليل والإيضاح (أق)"³.
- "ومذهبنا أن من مات على كبيرة غير تائب لا يرجى له"⁴.

وقال: "إنه أبطل توحيده وحسناته بالإصرار فخلد في النار،...؛ والله شرط للجنة
الإتيان بالتوحيد، والاستمرار على الطاعة، ومن أصر فقد أبطلها ولم يأت بها"⁵.
فهذه الأقوال تجمع على أن صاحب الكبيرة المعني بالحكم عليه بأنه من أهل
العقاب والعذاب المخلد، إنما هو الفاعل للكبيرة المصر عليها، أو المصر على
الصغيرة، مما يفترض معه أن يكون هذا الوصف مستصحباً عند كل إيراد لهذا الموقف
من الإباضية، وهو قول الجمهور منهم، كما تؤكد على ذلك هذه النقول، وليس
الأمر مطلقاً كما عهدنا مطالعته في مختلف المصادر والمراجع.
ويضيف علماء الإباضية توضيحاً بالاستدلال على هذا التقييد بأن الآيات تفيد،
فالتقييد بالإصرار شرط من ضمن شروط حصول الحكم بالوعيد لصاحب الكبيرة،
كما قال الوارجلاني⁶: "ولهذا الوعيد شروط:

1- أي بالمصائب.

2- محمد اطفيش، تيسر التفسير، تحقيق الشيخ إبراهيم طلاي، المطبعة العربية غرداية، 1418هـ/1998م، ج3، ص357.

3- محمد اطفيش، الذهب الخالص، مطبعة دار البعث، قسنطينة، ط2، 1400هـ/1980م، ص321؛ ينظر:
الوارجلاني أبو يعقوب، الدليل والبرهان، تحقيق الشيخ سالم بن حمد الحارثي، نشر وزارة التراث والثقافة، عمان،
ط2، 1427هـ/2006، ج3، ص112.

4- أي لا يرجى له غفران، ينظر النص في: هيمان الواد إلى دار المعاد، ط1، المطبعة السلطانية، زنجبار، 1305هـ،
ج13، ص72.

5- محمد اطفيش، شرح كتاب أصول الدين، تحقيق مصطفى وينتن، بحث مرقون، أطروحة دكتوراه، جامعة
الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007، ص466.

6- أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، (حوالي: 500 - 575هـ/1105 - 1175م)، من علماء المغرب

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن

- أولها: عدمُ التوبة.

- الثاني: خلوه من الحسنات.

- الثالث: الاسترجاع¹ في مصيبة تكفر الذنوب.

بشرط أن يموت على الكبيرة فاعلها ولم يتب مصرّاً أو مبتدعاً يدعو الناس إلى بدعة².

واستشهد الوارجلاني بقول المختار بن عوف الكندي³ أحد أئمة الإباضية في خطبته حيث قال: الناس مئاً ونحن منهم إلا عابد وثن وطاعنا وباغيا وصاحب بدعة يدعو إليها⁴.

كما قال محمد اطفيش: والآية⁵ دليل لنا وللمعتزلة أن الكبيرة الواحدة أو الصغيرة المصرّ عليها تحبط الأعمال، ولو كانت يعدد نجوم السماء⁶.

البارزين، رحل في طلب العلم، وترك مصنفات عديدة، تعد مصادر أساسية في الفكر الإباضي، في علم الكلام، وأصول الفقه، والتاريخ، منها: الدليل والبرهان، والعدل والإنصاف. انظر: معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، ترجمة رقم 1049.

1- كذا في النسخة التي اطلعنا عليها، ولعل الصواب كما قال المصحح: "عدم الاسترجاع".

2- الوارجلاني، (مصدر سابق)، ج2، ص 46.

3- المختار بن عوف الشاري، أبو حمزة (ت 130هـ) من تابعي التابعين، ولد بعمان، وانتقل إلى البصرة، أخذ العلم عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، أحد قادة الإباضية في عهد النشأة، أرسله مدداً لثورة عبد الله بن يحيى طالب الحق، بمنطقة حضرموت واليمن ثم أرسله طالب الحق لمواجهة الأمويين في الشام، ودخل مكة يوم عرفة سنة 129هـ/746م، ثم المدينة وظل بها قرابة ثلاثة عشر شهراً في مواجهة الأمويين، وخطب فيها خطبته المشهورة وقتله الأمويون سنة 130هـ/748م. ينظر معجم أعلام الإباضية (مراجع سابق)، ترجمة رقم 1336.

4- الوارجلاني، (مصدر سابق)، ج2، ص 46؛ والذي في الأغاني: "مشرکاً عابد وثن، أو كافراً من أهل الكتاب، أو إماماً جائراً"، الأصبهاني، الأغاني، دار الفكر، بيروت، دت، ج20، ص 104.

5- قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ" [سورة محمد، 33].

6- محمد اطفيش، تيسر التفسير، (مصدر سابق)، ج13، ص 321.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن

ويزيد السالمي¹ في تأكيد هذا الحكم وهذا التقييد بالاستدلال عليه، حين يذكر أسباب إحباط عمل فاعل الكبيرة وهلاكه الخالد ومتى يكون، فيقول: «والإحباط مشروط عندنا بالموت على الإصرار لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 217]، وعلى هذا التقييد يحمل الإطلاق في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 88]، والإطلاق الذي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُكْفَرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 05]، والإطلاق الذي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ يَلْقَاكُمْ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: 02]، والإطلاق الذي في قوله صلى الله عليه وسلم: ستة أشياء تحبط الأعمال: الاشتغال بعيوب الخلق، وقسوة القلب وحب الدنيا، وقلة الحياء وطول الأمل وظالم لا ينتهي².

وفي الحديث وفي الآية التي قبله دليل على إحباط العمل بالكبائر الغير الشرك، أما الحديث فصريح في ذلك؛ وأما الآية فلما فيها من ترتيب الإحباط على رفع الصوت على صوته ﷺ وعلى الجهر معه بالقول كجهر بعضنا لبعض، ولا شك أن هاتين

1- عبد الله بن حميد السالمي نور الدين (1286-1332هـ) من أعلام علماء عمان، تلقى تعلمه في بلدة الخوقين، وكان ضريوا، تنقل إلى الشرقية سنة 1308هـ، فالتحق بخلق الأمير صالح بن علي الحارثي، كان له إسهام جليل في النهضة العلمية وبعث التراث الإباضي مع الشيخ اطفيش، وكانت بينهما مراسلات، قام مع معاصريه، بالإصلاح وإقامة الإمامة، ترك أثارا عظيمة عديدة، منها: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، طلعة الشمس على الألفية، مدارج الكمال، "معارج الآمال"، الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة، مشارق الأنوار، ... انظر: معجم أعلام الإباضية، قسم المشرق، ترجمة رقم 789.

2- حكيم الألباني بأنه موضوع، في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج8، ص 172، حديث رقم 3694، حسب موسوعة المكتبة الشاملة.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
الخصلتين ليستا بشرك¹. ويزيد الشيخ سعيد التعاريفي² تأكيداً في قوله: "وذلك لأن
الإحباط مشروط عندنا بالموت على الإصرار لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ
دِينِهِ فِيمْتُ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة: 217] الآية فاشترط في إحباط الأعمال الموت على
الكفر وعلى هذه الآية تحمل الآيات المطلقة³.

فهذا المعمول به يبدد كثيراً من الغموض الذي انتاب الموضوع في القول بخلود
صاحب الكبيرة في العذاب ونسبته إلى الإباضية على إطلاقه نسبة كثيراً ما حرفت
القول عن مقصده، وفتحت المجال إلى تسوية الإباضية بمن اعتبروا خوارج في التاريخ.
ولا ينتهي بحث المسألة في هذا الحد لأنه ما زال يحتاج لوضوحه إلى بيان معنى
الإصرار المقصود في هذا الحكم وتعليق الوعيد عليه؛ فمتى يسمى فاعل الكبيرة
مصرّاً؟ ومتى يحق عليه القول: إنه من الخالدين في العذاب؟

مدلول الإصرار: كلمة الإصرار واردة في اللغة وقد بينتها المعاجم بالآتي: في
العين: الأصر هو الحبس، وهو حبس الأنعام عن الرعي وإمساكها⁴.

ونقل ابن سيده في المخصص: عن صاحب العين: أصرَّ على الذنب: إذا لم يُقْلَع
عنه⁵. وفي ترتيب إصلاح المنطق للعكبري: أصررت على الشيء، إذا أقمت ودمت

1- السالمي نور الدين، مشارق أنوار العقول، تعليق الشيخ أحمد الخليلي، تحقيق عبد المنعم العاني، دار الحكمة،
دمشق، 1416هـ/1995م، ص 561 — 562.

2- سعيد بن علي الصديغي الجري ابن تعاريف (و 1289هـ / 1872م - ت 1355هـ / 1936م)، من
علماء حربة بتونس، درس بها وجامع الزيتونة وتخرج بشهادة التطويع، انتقل إلى يفرن بجبل نفوسة ثم إلى وادي
مزاب بالجزائر، وحضر دروس الشيخ أحمد اطفيش، ثم رجع إلى حربة سنة 1317هـ/1899م، له كتاب:
«المسلك المأمود في معرفة الردود». انظر: معجم أعلام الإباضية قسم المغرب، (مراجع سابق)، ترجمة 398.

3- سعيد التعاريفي، المسلك المأمود، طبع حجري، دم، 1321هـ. ص 121.

4- الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق د. هادي حسن حمودي، دن، دم، سنة 1994م، ج 1، ص 114.

5- ابن سيده، المخصص ج 3، ص 161، نقلاً عن نسخة برنامج المكتبة الشاملة.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
 عليه¹. وفي تاج العروس: وَقَالَ أَبُو سَمَالِ الْأَسَدِيِّ حِينَ ضَلَّتْ نَاقَتُهُ: اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ
 تُرُدِّهَا عَلَيَّ فَلَمْ أَصَلِّ لَكَ صَلَاةً. فَوَجَدَهَا عَنْ قَرِيبٍ فَقَالَ: عَلَّمَ اللَّهُ مَنِّي صِرِّي أَيْ
 عَزَمَ عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: إِنَّهَا عَزِيمَةٌ مَحْتَمَةٌ قَالَ: وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ أَصَرَرْتُ
 عَلَى الشَّيْءِ إِذَا أَقَمْتُ وَدُمْتُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ
 يَعْمَلُونَ². وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: أَصِرَّ أَيُّ اعْزَمِي كَأَنَّهُ يُخَاطَبُ نَفْسَهُ مِنْ قَوْلِكَ: أَصَرَّ عَلَى
 فِعْلِهِ يُصِرُّ إِصْرَارًا إِذَا عَزَمَ عَلَى أَنْ يَمْضِيَ فِيهِ وَلَا يَرْجِعُ. وَفِي الصَّحَاحِ: وَقَدْ يُقَالُ:
 كَانَتْ هَذِهِ الْفَعْلَةُ مَنِّي أَصِرِّي أَيْ عَزِيمَةً ثُمَّ جُعِلَتْ الْيَاءُ أَلْفًا كَمَا قَالُوا: بِأَبِي أَنْتَ وَبِأَبَا
 أَنْتَ وَكَذَلِكَ صِرِّي وَصِرِّي وَعَلَى أَنْ يُحذف الألفُ مِنْ إِصِرِّي لَا عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ
 صَرَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ وَأَصَرَرْتُ³.

وفي النهاية في غريب الحديث: "أصرر" ... فيه [ما أصرَّ من استغفر] أصر على
 الشيء يُصِرُّ إِصْرَارًا إِذَا لَزِمَهُ وَدَاوَمَهُ وَثَبَّتَ عَلَيْهِ. وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ وَالذُّنُوبِ
 يَعْنِي مَنْ أَتْبَعَ الذَّنْبَ الْاسْتِغْفَارَ فَلَيْسَ بِمَصْرَرٍّ عَلَيْهِ وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ،
 - وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: وَبَلَّ لِلْمَصْرَرِّ الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ وَقَدْ
 تَكَرَّرَ فِي الْأَثَرِ³.

فالذي نَجده من اللغة في معنى الإصرار أن التعاريف تتفق على مدلولات هي:

- عدم ترك الفعل
- الإقامة على الفعل والثبات عليه
- المداومة عليه وملازمته
- العزم على الاستمرار

1- العكبري، ترتيب إصلاح المنطق، ص 37، نقلا عن نسخة برنامج المكتبة الشاملة.

2- تاج العروس، ج 1، ص 3057، نقلا عن نسخة برنامج المكتبة الشاملة.

3- النهاية في غريب الأثر، ابن الأثر أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ.

- 1979م، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، ج 3، ص 44.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى ويتن

- نعزم على عدم الرجوع

وإذا أمكن التركيب بين هذه المعاني يصبح مدلول الإصرار لغة هو: فعل يأتيه صاحبه قاصداً له مستمراً مداوماً عليه، ويعزم على ألا يرجع عنه ويثبت عليه، فالإصرار لا يعني حصول الفعل مجرداً ولأول مرة، ولكن يتعلق بالاستمرار مع عدم الترك وعدم التراجع عنه¹. هذا ما تفيدته المصادر اللغوية، فهل هي ذاتها المعاني التي يقصدها التعريف الاصطلاحي؟

نتبع تعاريف الإباضية كما جاءت في مصادرهم، ومنها نستنتج التعريف الذي يروونه لمعنى الإصرار ومتى يكون فاعل الكبيرة مصراً تبعاً لذلك، ومن جملة ما وجدناه في ذلك ما يأتي: قال أبو إسحاق إبراهيم بن قيس بن سليمان الحضرمي (ق: 6 هـ)²: فأما صفة الإصرار فمعلومة بأحد وجهين: إما بالاستخفاف بالذنب وترك الندامة أو بالامتناع من التوبة قال: والامتناع لا يخلو من أحد معنيين: إما بالرد باللسان مثاله أن يقال له: تب من ذلك الذنب، فيقول: لا، أو بالإقامة على ترك التوبة، فهذه صفته عند الله وفي الدين، فأما في الحكم الظاهر بين الناس: فلا يكون مصراً إلا بالامتناع من التوبة³ فقد حدّد الحضرمي الإصرار بضوابط واضحة تتلخّص في الامتناع عن التوبة من الذنب وتركها امتناعاً مقصوداً فعلاً أو قولاً، وزاد تأكيداً بأن صاحب الكبيرة لا يكون مصراً في الظاهر ومعروفاً بإصراره إلا بالقول عند

1 - انظر: فرحات الجعبري، البعد الحضاري، (مراجع سابق)، 575/2، 576.

2 - أبو إسحاق إبراهيم بن قيس الحضرمي، أحد أعلام الإباضية بالمشرق، عالم، فقيه، وقائد، شاعر، من أهم أعماله كتاب مختصر الخصال، وديوان: السيف النقاد، توفي أواخر القرن السادس الهجري. ينظر: معجم أعلام الإباضية، قسم المشرق، ترجمة رقم 008.

3 - أبو إسحاق إبراهيم بن قيس الحضرمي، مختصر الخصال، ص 18، نقلاً عن: أبي ستة في حاشية القواعد، (مراجع سابق)، ج 1، ص 202.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
 امتناعه عن التوبة صراحة، ولهذا أثره الكبير في المعاملة بين الناس، وفي العلاقات
 بينهم وحكم بعضهم على بعض بخاصة وهو أهم جزء من الموضوع.
 ومثل ما جاء عند الحضرمي -وهو من الإباضية المشاركة- نجله عند غيره خاصة بالمغرب،
 ومن ذلك قول التلاتي والثميني¹ من بعده: إنَّ المصّرَّ هو النايي لعدم التوبة من
 عصيانه وللقاء ربه كالمشرك². وقول الجيطالي: وأما المصّرُّ فهو المقيم على المعصية³.
 وقول أبي ستة⁴ ثمَّ ظهر أنَّ المراد بالإصرار الإقامة على الذنب، أو يقال له: تب،
 فيقول: لا أتوب، فيشمل كلا منهما⁵.
 وقال الثميني: واختلف أصحابنا فيمن فعل صغيرة ولم يتب منها عقبها فوراً
 ونوى التوبة منها بعد، فقال بعضهم: إنه غير مصّرّ بنية التوبة منها، وقال آخرون إنه
 مصّرّ لعدمها فوراً لوجوبها والقول الأول أوسع والثاني ضيق⁶.

-
- 1- عبد العزيز بن إبراهيم التميمي، (و 1130هـ / 1718م - ت السبت 11 رجب 1223هـ / 1808م) من
 الأعلام نشأ ببني يزقن، وانتقل إلى وارجلان، ثم رجع إلى مسقط رأسه، وفيها أسهم في الإصلاح الاجتماعي، وفي
 بحث النهضة العلمية، وترك مؤلفات عديدة اتسمت بالاختصار، وتنوع المجالات، من أهمها موسوعته المشهورة في
 الفقه الإباضية: كتاب النيل وشفاء العليل، وكتاب معالم الدين في علم الكلام. ينظر معجم أعلام الإباضية، قسم
 المغرب، (مرجع سابق)، ترجمة رقم 555.
 - 2- التلاتي، شرح النونية، (مصدر سابق)، و116، نقلاً عن الجعبري، البعد الحضاري، (مرجع سابق)، ج2،
 ص575؛ التميمي، النور، (مصدر سابق)، ص 297.
 - 3- الجيطالي، القواعد، (مصدر سابق) ج1، ص305.
 - 4- أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة (و 1022هـ / 1614م - ت 1088هـ / 1677م)، الشهير بالخنسي،
 علم مشهور بالمغرب، من جربة بتونس تعلم بها ثم بالأهر، وفيه تولى التدريس، ثم رجع إلى جربة، وتولى رئاسة
 حلقة العزابة، وأكثر أعماله حواش على كتب الإباضية خاصة، وعرف لذلك بالخنسي. انظر: معجم أعلام
 الإباضية، قسم المغرب، ترجمة رقم 841.
 - 5- يفصّل بالصمير في "منهما" المعصية الصغيرة والكبيرة؛ وينظر قول أبي ستة في الحاشية على القواعد، بهامش
 "قواعد الإسلام"، (مصدر سابق)، ج1، ص 305، 306.
 - 6- التميمي، النور، (مصدر سابق)، ص 296، 297.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
وعرّف الثمّيني المتماذي بأنّه: النّاوي لها¹ في وقت ما وللقائه تعالى بها، فهذا ترجى
له النّجاة من النار دون الأول².

كما قال محمد اطفيش: والإصرار اعتقاد العود أو اعتقاد ألا يتوب أو التهاون
بها³؛ وأيضاً: ومن أذنب صغيراً ولم ينو العود إليه ولم يتهاون به، ولم تخطر له التوبة
فيؤخرها، ولكن غفل فليس بمصر⁴ واعتبر الإصرار أيضاً هو البقاء على الذنب⁵.
فهذه الأقوال عن علماء المذهب تبين أنّ الإصرار على الذنب يتحدّد بجملة من
الضوابط هي:

- الاستخفاف بالذنب، والتهاون به.
- ترك الندامة.
- الامتناع من التوبة: قولاً بالرد باللسان، أو فعلاً بالإقامة على ترك التوبة.
- نية عدم التوبة واعتقاده.
- نية لقاء ربه كالمشرك.
- اعتقاد العود.

فليس الإصرار في الاصطلاح يبعد عن المعنى اللغويّ الوارد في معاجم اللغة،
وبهذه الضوابط تبين أنّ الإصرار ليس فعلاً عفويّاً، ولا يتحقّق بمجرد فعل المعصية
وارتكاب الذنب، بل هو فعل مراد ومقصود، يتّضح فيه أنّ مرتكب الكبيرة على
وعي بما أتى من معصية، وأنها معصية سواء علمها بنفسه، أو ذكره غيره وأقام عليه

1- أي التوبة.

2- أي المصر، وانظر النص في المصدر السابق، ص 297.

3- محمد اطفيش، تيسير التفسير، (مصدر سابق) ج 10، ص 387، وانظر: شرح عقيدة التوحيد، تحقيق مصطفى
وينتن، نشر جمعية التراث، القاهرة، 1422هـ/2001م، ص 391.

4- محمد اطفيش، شامل الأصل والفرع (مرجع سابق)، ج 1، ص 70؛ ينظر: أبو ستة، حاشية القواعد،
(مصدر سابق) ج 1، ص 202.

5- اجسطالي، قواعد الإسلام، (مصدر سابق)، ج 1، ص 305؛ محمد اطفيش، شرح النيل: 391/17.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
الحجة ونّبّه، ومع هذا يترك الإنابة والرجوع عن معصيته، وبما يدلُّ على أنّه لا ينوي
أن يترك ذنبه؛ وأقصى حالاته أن ينكر التوبة ويصرّح بتركها، وأهونها أن يستهين بما
فعل استهانة تمنعه من التوبة، وفي كلا الحالين يصبح مصرّاً على فعله غير مقبل على
الرجوع والتصحيح.

وهكذا يكون الإصرار مركّباً من جملة أخطاء يرتكبها العبد بدايتها باقتراف
معصية صغيرة أو كبيرة، ثمّ يتعقّد ويتركّب الأمر بعدم التوبة والبقاء على المعصية
والإعراض الصريح عن الرجوع عن الفعل.

وهذا في الواقع وضع خطير يصل إليه الإنسان عندما يتنكّب عن الحق، ويصرّ
على تركه.

وهكذا لا نجد فرقاً كبيراً بين معنى الإصرار اصطلاحاً بالمعنى الذي قصده
الإباضية وبين المعنى الذي ذكرته المعاجم اللغوية.

وتبعاً لهذا فقد استبعدت بعض الحالات التي يكون عليها المذنب فلا يسمى فيها
مصرّاً، وهي:

- المتماذي الناي للتوبة وهو غير مصرّ ترجى له النجاة.

- من لم ينو العود إلى الذنب فليس مصرّاً.

- من لم يتهاون بالذنب ليس مصرّاً.

- من لم تخطر له التوبة فيؤخّرها ولكن غفل فليس بمصرّ.

ونظرة أولى إلى الموقف الإباضي في الموضوع نجد فيه أنّ فاعل الكبيرة المصرّ الذي
حكموا عليه بالخلود في النار وبأنّه كافر كفر نعمة، يقصدون به وضعيّة وحالا ييأس
معه من الإنسان؛ فهذه القيود والضوابط لا يصل إلى درجة المصرّ إلاّ من انسلخ
الإيمان من قلبه أو ضمّر وخفت إلى درجة دنيا؛ ومن المفترض ألا يكون حكم
الإباضية في المسألة منفرداً ولا مختلفاً لما هو عند غيرهم.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينت
الإصرار عند غير الإباضية: جاء تعريف الإصرار بمثل تعريف الإباضية، في
مصادر متعددة؛ من ذلك ما ذكره البيهقي في الشعب عن الأوزاعي أن: الإصرار أن
يعمل الرجل الذنب فيحتقره¹.

وعرّفه المناوي بمثل تعريف الإباضية وقال: الإصرار التعقّد في الذنب والتشديد فيه
والامتناع عن الإقلاع عنه والدوام والملازمة². وعرّفه الجرجاني أيضا بقوله: الإصرار
الإقامة على الذنب والعزم على فعل مثله³.

فهي تعاريف من جنس ما وجدناه عند العلماء الإباضية وبعضها مطابق للمعنى
اللغوي، ومن خلال بعض النصوص يمكن أن نستنتج موقف بعض العلماء المسلمين
في الإصرار على الذنب وحكم صاحبه، من خلال حكمهم على إصرار الإنسان
على بعض الذنوب بعينها، أو حكمهم على من خالفهم الرأي. ومن ذلك بعض
النصوص المستقاة من مؤلفات الشيخ ابن تيمية، نسردها في الآتي:

- يقول في شأن التوبة قبل المعايبة وأن تركها إلى المعايبة لا يقيد: بخلاف المصرّ إلى
حين المعايبة، فما بقي له زمان يقع لنقص كفره فضلا عن هدمه⁴.

وقال أيضا: وَذَكَرَ الشَّالَنْجِي أَنَّهُ سَأَلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنِ الْمَصْرِّ عَلَى الْكِبَائِرِ
يَطْلُبُهَا بِجُهِدِهِ أَيْ يَطْلُبُ الذَّنْبَ بِجُهِدِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصَّوْمَ؛ هَلْ
يَكُونُ مَصْرًا مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ؟ قَالَ: هُوَ مَصْرٌ مِثْلَ قَوْلِهِ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ

1- البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوي زغلول، دار الكتب
العلمية، بيروت، 1410، ج5، ص 429، 456.

2- المناوي عبد الرؤوف، التعاريف، دار الفكر المعاصر، تحقيق محمد رمضان الداية، بيروت، دمشق، 1410هـ،
ج1، ص68.

3- الجرجاني علي بن محمد، كتاب التعريفات، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت،
1422هـ/2002م، ج1، ص44.

4 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبع ونشر مكتبة المعارف، الرباط،
دت، ج16، ص29.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى ويتن
يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ وَيَقَعُ فِي الْإِسْلَامِ وَمِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: «وَلَا يَشْرَبُ
الْحَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقَ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» وَمِنْ نَحْوِ
قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» فَقُلْتُ
لَهُ: مَا هَذَا الْكُفْرُ؟ قَالَ: كُفْرٌ لَا يَثْقُلُ عَنْ الْإِيمَانِ مِثْلَ الْإِيمَانِ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ؛
فَكَذَلِكَ الْكُفْرُ حَتَّى يَجِيءَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ¹.

وفي كتاب أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية يذكر أثر الإصرار ويقول:
«وقول من قال: إذا أحب الله عبدا لم تضربه الذنوب معناه أنه إذا أحب عبدا ألهمه
التوبة والاستغفار فلم يصر على الذنوب، ومن ظن أن الذنوب لا تضرب من أصرَّ
عليها فهو ضالٌّ مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة بل من يعمل مثقال
ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره²».

وفي مجموع الفتاوى: «وإن أصرَّ على الكبائر فقد يخاف عليه أن يسلب الإيمان فإنَّ
البدع لا تزال تخرج الإنسان من صغير إلى كبير حتى تخرجه إلى الإلحاد والزندقه، كما
وقع هذا لغير واحد ممن كان لهم أحوال من المكاشفات والتأثيرات وقد عرفنا من
هذا ما ليس هذا موضع ذكره³».

وقال عن حكم من أصرَّ على إنكار تحريم النكاح بين كلِّ الإخوة من الرضاع
وقصره على بعض: «ولا فرق باتفاق المسلمين بين أولاد المرأة الذين رضعوا مع
الطفل وبين من ولد لها قبل الرضاعة وبعد الرضاعة باتفاق المسلمين وما يظنه كثير
من الجهَّال أنه إنما يحرم من رضع معه هو ضلال على صاحبه إن لم يرجع عنه فإن



1- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (مصدر سابق)، ج 7، ص 253، 254.

2- ابن تيمية، أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص 102، نقلا من موسوعة المكتبة الشاملة الرقمية.

3- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (مصدر سابق)، ج 22، ص 306.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
أصرَّ على استحلال ذلك استتيب كما يستتاب سائر من أباح الإخوة من الرضاة
فإن تاب وإلا قتل¹.

وقال في حكم المصّرَّ على ترك الصلاة: "ويجب أن يصلي الصلوات الخمس باتفاق
العلماء وأكثر العلماء يقولون: يؤمر بالصلاة فإن لم يصل وإلا قتل فإذا أصرَّ على
الجحود حتى قتل كان كافراً باتفاق الأئمة لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في
مقابر المسلمين²."

فهذه نصوص تدلُّ على أنَّ الشيخ ابن تيمية يرى الإصرار على الذنب كبيراً، قد
يؤدي إلى سلب الإيمان، وإلى الحكم بالردة، وباعتبار الإصرار بقاء على الذنب مع
انتفاء الأعذار، وبنية مبيتة على ذلك.

وذهب الأمير الصنعاني³ إلى القول في حكم اعتقاد النذور والطواف على القبور
وما يقع فيها من شرك: "فمن رجع وأقرَّ حقن عليه دمه وماله وذراياه، ومن أصرَّ فقد
أباح الله منه ما أباح لرسوله ﷺ من المشركين⁴."

ومن المحدثين من قال ردًّا على من خالفه في مسألة الرؤية: "والذي عليه جمهور
السلف، أنَّ من جحد رؤية الله في الدار الآخرة، فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه
العلم في ذلك عُرِّف ذلك، كما يُعرَّف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصرَّ على
الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر⁵."

1- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (مصدر سابق)، ج 34، ص 32.

2- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (مصدر سابق)، ج 35، ص 106.

3- لم نقف له على ترجمة.

4- تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد، محمد بن الأمير الصنعاني، ص 36، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة الرقمية.

5- الرد القويم البالغ على الخليلي الإباضي، ج 1، ص 43، 44، والكتاب ورد ضمن المكتبة الشاملة الرقمية ولم ينسب إلى صاحبه.

الإصرار على الذنب وآثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
وبهذه المواقف لا نرى بين الإباضية وغيرهم كبير خلاف في مدلول مصطلح
الإصرار، ولذا نتج عنه الاتفاق في الحكم على المصرّ بالكفر وهو كفر النعمة أو
الكفر دون الكفر المخرج من الملة. والنهاية واحدة في أن المصرّ هو هذا الإنسان الذي
ترك الحق الواضح، وأبى أن يرجع إليه، ونوى البقاء على عصيانه ولقاء ربه على
تلك الحال.

وقد لخص الشيخ محمد الغزالي الموضوع في "عقيدة المسلم"، واعتبر الجدل الذي
وقع في شأن الذي يصر على المعصية وحكمه بين الكفر والإسلام والمنزلة بين
المنزلتين اعتبره يرجع إلى تلاعب بالألفاظ ونزوع إلى المراء ... ويرى الإصرار هو:
توجّه الإرادة وانعقاد العزم (...) إن الإصرار مبارزة الله بالعصيان، على نحو مقرون
بالتحدي وعدم الاكتراث.

وهذا لا يتصور من المسلم، وإذا وصل إلى هذا فقد تبخر فيه الدين من القلب .
ولئما اعتبر في المسلم ضعف يعتريه، وأنهيار في إرادته وجماح في شهوته وليس
هذا إصرار على الشر¹.

فالمصرّ حسب هذه التعاريف لا يكون بما استجمعه من أوصاف إلا خارج دائرة
الالتزام بالشريعة، وهو المستحل أو المتصل من الشعائر والتعاليم الإيمانية، ولا يعقل
أن يرفض المسلم التوبة وينوي لقاء ربه على وصف العصيان إلا إذا كان مضمرا
لكفر أو نفاق، كما عبر عنه الشيخ العزالي بتبخر الإيمان من القلب، ومبارزة الله ﷻ
بالعصيان، وهذا في الواقع لا يستدعي كل الجدل الواقع في علم الكلام بين المذاهب
الإسلامية، فمن قبيل تحصيل الحاصل أن يكون المستحل للحرمان المبتغي غير
الإسلام دينا لن يقبل منه، وما وضع المصرّ على الذنب بالمفهوم الذي تقدمه المصادر
المذهبية ببعيد عن هذه الحال.

1- عقيدة المسلم: 185، 186.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينت
وهكذا وجدنا الشيخ أحمد اطفيش ينسب القول بهلاك المصر إلى أغلب الأمة:
ومذهبنا ومذهب سائر الأمة الجزم بالنار في المصرين¹، وقد جاء قول الشيخ الغزالي
تأكيداً لما قاله الشيخ اطفيش ولقول الشيخ ابن تيمية من قبل².

وإنما يشكل في الموضوع حكم غير المصر ممن يغلبه الانغماس في الشهوات
والإدمان عليها حتى يصعب عليه التنصل منها والإقلاع عنها، وقلبه يتفطر أسي
وحسرة على عدم التوفيق إلى التوبة ويرجوها كل حين، وربما اتخذ أسباباً لكن لم
يوفق إليها، فهل يستوي هو ومن يترك التوبة بل يرفضها علناً وجهرة؟ فإن من
اشترط التوبة من كل ذنب قبل الموت إنما اشترط حالاً مثالية يبعد أو يستحيل أن
تتوفر في غير المعصومين، فهو يطلب أن يكون الإنسان ملكاً خالصاً من أي ذنب،
وهو من قبيل التكليف بما لا يطاق؛ ومن يخلو من ذنوب! وما فائدة المكفّرات عن
الذنوب إذا كان كل ذنب لا يحى إلا بتوبة، ولا اعتبار للنسيان والغفلة!

والذي نجده عند الإباضية هو اعتبار مكفّرات الذنوب متعدّدة، تكون سبباً في
المغفرة، وقد أشار الشيخ الثميني إلى الاختلاف في العاصي وهو يتعرّض للابتلاءات
وحكمه إذا لم يصّر على معصيته وقال: من فعل كبيرة ثم طاعة بلا قصد توبة منه أو
ابثلي، وإن من قبل عبد بظلم فهل يكفره بذلك؟ أو لا حتى يقصده بالتوبة منه؟
قولان، وإن فعله ولم يصّر عليه ولم يتب وإن بفرض التوبة من الذنوب فهل يكفيه
من التوبة منه أو حتى يقصده؟ خلاف أيضاً³. وقال الشارح أحمد اطفيش إن أبا

1- أحمد اطفيش، شرح الدعائم (شرح بعض منظومات ابن النظر العماني المسماة الدعائم): طبعة قديمة
1325هـ، ج1، ص66.

2- ابن تيمية، أولياء الرحمن، (مصدر سابق)، ص102.

3- الثميني، كتاب التلّيل وشفاء العليل، تصحيح الشيخ عبد الرحمن بكلي، ط2، المطبعة العربية،
1389هـ/1969م؛ وانظر: أحمد اطفيش، شرح كتاب التلّيل، (مصدر سابق)، ج1، ص396، 397.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
العباس¹ صاحب كتاب تبيين أفعال العباد: يقول إنه يكفيه إن دان، ويجوز حل كلام
المصنف عليه². وأشار إلى تعدد مكفرات الذنوب وقال: "والصغائر تغفر باجتناب
الكبائر لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ
مُدْخَلَ كَرِيمٍ﴾"³، وبه قالت المعتزلة، وقيل بالقربات نحو حديث: «من الوضوء إلى
الوضوء ومن الصلاة إلى الصلاة..» إلى أن قال: «لن اجتنب الكبائر» وبه قال قومنا⁴
ومن ذلك حديث: "صوم عرفة كفارة ستين"⁵ وأضاف: "ويجمع بأن بعض الصغائر
يكفر بالقربات، وبعضها بمجرد اجتناب الكبائر أو يتكرر التكفير عليهن مبالغة
باجتناب الكبائر والقربات، أو يجعل الزائد حسنات له"⁶.

ويتبع آراء الشيخ اطفيش يظهر أكثر توسيعاً وتوضيحاً للموضوع، ويفتح الأمل
والرجاء في النجاة بشكل واضح حيث قال: "بخلاف ما دون الشرك فقد يغفر من
نسيه، أو لم يعلم بأنه ذنب، وقد دان بالتوبة ولو لم يقصده بالتوبة، وقد يقضي الله عنه
المظالم إذا تاب نصوحاً"⁷. وزاد أكثر بتوسيع الحكم إلى الكبائر بوضوح وقال: "وأقول:
تكفر بها الكبائر التي أهملت، لكن لم يصبر عليها"⁸.

1- أحمد بن محمد بن بكر بن أبي بكر بن يوسف الفرسطائي النفوسي (أبو العباس) (ت 504هـ / 1111م) من
علماء وارجلان، أصله من فرسطاء بنفوسة، كان يقيم في قرية فمولست، اشتهر بمؤلفاته الفقهية، وتلاميذه، من
أهم أعماله كتب مصدرية في التشريع، منها: كتاب "القسمه وأصول الأرضين"، كتاب في التوحيد "مما لا يسع
الناس جهله"، "السورة في الدماء والجراحات"، (من)، "كتاب الديات"، (من)، وكتاب "تبيين أفعال العباد"، وهو
أصل الجزء الأخير من كتاب النيل للشمسي، توفي بتصوّات بأريغ.

2- أحمد اطفيش، شرح كتاب النيل، (مصدر سابق)، ج 17، ص 396.

3- سورة النساء، 31.

4- مصطلح يقصد به الإشارة إلى غير الإباضية.

5- أحمد اطفيش، تيسير التفسير، (مصدر سابق)، ج 3، ص 116، 117.

6- المصدر نفسه؛ وانظر: الذهب الخالص، (مرجع سابق)، ص 50.

7- أحمد اطفيش، شرح كتاب أصول الدين، (مصدر سابق)، ص 470.

8- أحمد اطفيش، تيسير التفسير، (مصدر سابق)، ج 3، ص 357.

الإصرار على الذنب وأثره في العمل عند الإباضية ----- د. مصطفى وينتن
فيتلخّص لدينا أنّ فاعل الكبيرة الذي قصده الإباضية وحكموا بشأنه أنّه هالك
مخلد في النار إنّما هو المرتكب للذنب المصّرّ عليه العازم على لقاء ربه بالمعصية
الرافض للتوبة المنكر لها، ولا يطلق الحكم على فاعل الكبيرة في كلّ أحواله، فالناسي
والمتماذي الذي يدين بالتوبة ترجى له النجاة، ويمكن أن تكفّر عنه ذنوبه بما يتلى به
من مصائب.

وبهذا لا يكون الإباضية منفردين - في نظرنا - في الحكم على صاحب الكبيرة
بالخلود في العذاب لتقييدهم هذا الحكم بالإصرار، وبالفهوم الذي قدّموه للإصرار،
وهو الذي عليه جمهورهم والمعمول به عندهم كما بيّنته المصادر، وهو ما ينبغي أن
يصحح به الإطلاق الذي ينسب إليهم في الموضوع أو الذي يرد في بعض
مصادره¹.

وهذا الموقف في الموضوع بقدر ما يبيّن الضبط في شأن صاحب الكبيرة والمقصود
بحكم الخلود في العذاب عند الإباضية، فهو يبين من جانب آخر انسجامه مع
النصوص ومستقى منها كما بيّنته المصادر، ويظهر واقعية الأحكام العقديّة
وانسجامها مع الحقيقة البشرية، فالإنسان لا ينفك عن ذنب، ولا يتصوّر أن يطلب
من الإنسان الكمال المطلق وإن ظل مطلباً، وهو نسي من إنسان إلى آخر.

ومن أثر هذا الحكم أن يجعل الإنسان المسلم يتطلع دوماً إلى التوبة، ويعيش توازناً
في حياته فهو لا ييأس من روح الله تعالى، كما لا يستسلم إلى الإرجاء؛ من حيث أنّه
لا يضمن المغفرة كما لا يعدمها والأمر لله تعالى العالم بخفايا الصدور، فعليه أن يجتهد
في طاعة الله تعالى والإكثار من فعل الخير لعل ذلك يكون له شافعياً فيما نسي من
ذنوب لم يتب منها، أو تمادى وسوّف في التوبة منها.

1- السالمى نور الدين، مشارق أنوار العقول، (مصدر سابق)، ص 561 - 562.